الاقتصاد الأخضر

الاقتصاد الأخضر

في هذا العدد

الاقتصاد الأخضر..
الأداة الفاعلة لتحقيق أمن الطاقة

بلح غزة..
إنتاج وفير وتحد يات تشتد

الانتقال إلى
الاقتصاد الأخضر

نشرة تصدر عن : جمعية التنمية الزراعية (الإغاثة الزراعية) - نوفمبر 2020

هيئة التحرير: نهي الشريف - مصطفي الفيومي

أ. منجد أبو جيش

الاقتصاد الأخضر وإستراتيجيّات التعافي من كورونا!

يستند مشروع "تطوير وتحسين مزرعتَيْن نموذجيَّتَيْن بهدف تعزيز استقرار سكان قطاع غزة" إلى رابطة تجمع بين زيادة الإنتاجيّة وتعزيز مرونة النظام الزراعي تجاه الصدمات، وتضمين ركائز الاقتصاد الأخضر.

في سياق أزمة كورونا يدور نقاش جدي حول إستراتيجيّات التعافي الاقتصادي؛ إذ يتحدد عالم ما بعد الأزمة بالطريقة التي سوف نستلهم بها دروس الجائحة، وما إذا كنا سنعتمد منهجية "إعادة البناء بصورة أفضل". ثمة من يُروِّج لاقتصاد أخضر، ليس بوصفه حلمًا بيئيًّا، وإنما بوصفه ضرورةً اقتصاديةً وحاجةً وجوديةً. وهذا النقاش يؤكد أهمية مشروعنا الجاري وأسبقيته في بناء "النموذج".

ومما يُنصح بأخذه في الحسبان التعامل السريع مع الظواهر عالية المخاطر، لتجنب الأضرار الاجتماعية والاقتصادية الجسيمة، فقد أظهرت الاستطلاعات أن 65% من الناس في جميع أنحاء العالم يطالِبون حكوماتهم بدمج إستراتيجيّات التخفيف من تغيُّر المناخ ضمن عمليات التعافي من الوباء.

من بين إستراتيجيّات التعافي التي يتناولها الخبراء: تخفيض الكربون، وتوجيه الدعم للصناعات والشركات الخضراء، وتعزيز "تحالف التعافي الأخضر"، والاستثمار في الطاقة المتجددة والطاقة النظيفة، وتعديل مباني المكاتب أو المقرات. إن من شأن ذلك، وفقا لتقرير الوكالة الدولية للطاقة المتجددة، (إبريل 2020)، أن يُعزِّز النمو الاقتصادي والاقتصاد الأخضر معًا، ويولِّد العديد من الوظائف الضرورية.

ومع ارتفاع الأسعار، وانقطاع سلاسل التوريد، وصعوبة الوصول بسبب تدابير الاحتواء، فإن إنتاج الغذاء عالميًّا لم يتأثر كثيرًا. ومع ذلك يبقى الخوف من وقوع "كوراث غذائية" قائمًا لأسباب أخرى.

بيَّنت الوقائع أن المخاطر الأساسية على الأمن الغذائي (ارتفاع الأسعار، وفقدان الدخل والتحويلات) كانت غالبًا في بلدان الجنوب. وقد حذر برنامج الأغذية العالمي أن130 مليون شخص قد يواجهون انعدام الأمن الغذائي الحادّ بحلول نهاية 2020، إضافة إلى 135 مليونًا كانوا يعانون قبل الأزمة.

في مواجهة هذه الأزمة ثمة رابطة ثلاثية أخرى "الغذاء – المياه - الطاقة" تأخذها الإغاثة الزراعية في الحسبان في مشاريعها عمومًا. وضمن المشروع الحالي تأمل الإغاثة وشركاؤها تطويرَ نموذج قابل للتعميم ضمن سياق قطاع غزة لعملية زراعية مستدامة بيئيًّا، ومجدية اقتصاديًّا، ومتأقلمة مع الظروف المناخية المتقلِّبة والمتطرِّفة.

الإغاثة الزراعية أَوْلته اهتماماً كبيرًا

الاقتصاد الأخضر..
الأداة الفاعلة لتحقيق أمن الطاقة

يُعدُّ قطاع الطاقة المتجددة من الركائز الأساسية للأداء البيئي وحمايته؛ لدعم النمو الاقتصادي، وتعزيز الابتكار، وتقليص الفقر، إذ يُعدُّ الأداء البيئي والسياسات الموضوعة لمصلحة الاقتصاد الأخضر ذات أهمية يجب تعزيزها لتحقيق التنمية المستدامة المنشودة، وذلك بعلاقة التفاعل بين الإنسان والاقتصاد والبيئة. وليتحقق ذلك يتطلب التحوُّل الهيكلي للاقتصاد، والعمل على تنويعه في القطاعات الرئيسة للقطاع الأخضر.

ويتبنّى الاقتصاد الأخضر مشاريع تُعنى بالاستدامة، منها: الطاقة المتجددة، والإنتاج النظيف، والاستهلاك الرشيد، والزراعة الخضراء، وتدوير المخلفات، لا سيما أنه اقتصاد يوجّه فيه النمو في الدخل والأيدي العاملة باستثمارات تؤدي إلى تخفيض انبعاثات الكربون والتلوث، وتعزيز كفاءة استخدام الموارد الطبيعية، بما فيها الطاقة.

وانطلاقًا من ذلك، وسعيها الدائم للتحول الأخضر في مشاريعها التنموية، أولت جمعية التنمية الزراعية -الإغاثة الزراعية- أهمية كبيرة لاستخدام الطاقة المتجددة في تصميم مشاريعها وتنفيذها، وحل الأزمة المستمرة في نقص كمية الكهرباء التي يعانيها قطاع غزة منذ سنوات، التي ازدادت بوتيرة متصاعدة، حيث إن احتياجات قطاع غزة بلغت 500 ميجا وات من الكهرباء، ومن المتوقع أن ترتفع إلى 600 ميجا وات إذا استمر الحصار الإسرائيلي على القطاع.

وتبلغ كمية الكهرباء المتوافرة في القطاع 120 ميجا وات من الخطوط الإسرائيلية، و20 ميجا وات من محطة توليد الكهرباء، والخطوط المصرية متعطلة، أي بإجمالي 140 ميجا وات، ويصل العجز لنحو 360 ميجا وات.

وتقول الإغاثة الزراعية إن السياسة المتبعة في إيصال التيار الكهربائي للقطاع أنه يزداد أو ينقص بحسب كمية السولار المتوافرة، ووفق القائمين فإن انقطاع التيار قد يصل لنحو 16 ساعة يوميًّا، ما ينعكس سلبًا على جميع مناحي الحياة في غزة، خاصة القطاع

الزراعي، حيث إنها أدت إلى فقدان المنتجات الزراعية، نظرًا لعدم وجود طاقة كافية لثلاجات تخزين المنتجات الزراعية، وأحدثت عجزًا في توفير مياه الري للمزروعات، وارتفاع تكاليف الإنتاج. وأثر انقطاع التيار الكهربائي المتواصل في مزارع الإنتاج الحيواني، وذلك بزيادة نسبة الأعداد النافقة من الحيوانات، وهو ما انعكس سلبًا على الأمن الغذائي في قطاع غزة.

وعملت الإغاثة الزراعية على توظيف استخدام الطاقة الشمسية في الأنشطة الزراعية كحل دائم لها، والبحث عنها وتوفيرها، حيث تعمل على توفير الطاقة الخضراء (الكهرباء) لعدد كبير من الأنشطة الزراعية، دون الحاجة للكثير من المصاريف التشغيلية، إضافة إلى كونها صديقة للبيئة.

وبات العالم كله مهتمًا بتداعيات مشكلة الاحتباس الحراري، وتصاعد غاز ثاني أكسيد الكربون، وظهر التعاون الدولي المشترك مع كل الدول في محاولة لإيجاد حلول لهذه المشكلة، ولكنها ليست مجرد حلول فحسب، بل البحث عن حلول نظيفة غير ملوثة للبيئة، ونستطيع أن نقول إنها حلول خضراء، حيث ساعدت الأزمات الاقتصادية الراهنة الناتجة عن تغيُّر المناخ وأزمة الطاقة وأزمات المياه والغذاء في التفكير بإعادة هيكلة الاقتصاديات هيكلةً جذريةً، وتشجيع استخدام الطاقة الخضراء، وتحفيز النمو الأخضر، وإيجاد وظائف خضراء، والعمل على استدامتها جميعًا، وذلك كله نحو اقتصاد أخضر وبيئة نظيفة.

ونفَّذت الإغاثة الزراعية في سياق ذلك سلسلة من مشاريع الطاقة الخضراء نستعرضها في سياق التقرير الآتي:

سبل العيش والأمن الغذائي

لفت القائمون على المشروع إلى أن الإغاثة الزراعية، ضمن مشروع تحسين سبل العيش والأمن الغذائي للمزارعين ومربي الثروة الحيوانية، نفذت أنظمة طاقة شمسية تعمل دون بطاريات لصغار المزارعين، لتشغيل مضخات الري للدفيئات الزراعية المتصلة بوحدة الحصاد المائي والأراضي المفتوحة.

وتستهدف هذه الأنظمة نحو 62 مزارعًا، وتعمل على إيصال المياه للأراضي الزراعية دون تكلفة مالية مرتفعة.

كما ركَّبت أنظمة طاقة شمسية لصغار مربي الدواجن لتوفير الإضاءة والتهوية والتبريد لمزارع الدواجن، وتستهدف هذه الأنظمة نحو 20

مربيًا للدواجن.

مشروع استصلاح أراضٍ زراعيةٍ

كـما عملـت الإغاثـة الزراعيـة ضمـن مـشروع اسـتصلاح أراضٍ زراعيـةٍ عـلى إعـادة تأهيـل طـرق زراعيـة، وإدارة مصـادر ميـاه، بتشـغيل خـزان علـوي يسـتهدف نحـو 85 مزارعًـا بالطاقـة الشمسـية، لتوصيـل ميـاه الـري لأراضيهـم الزراعيـة البالغـة مسـاحتها حـوالي 500 دونـم.

مشروع تحسين صمود المجتمعات الريفية

وضمـن مـشروع المسـاهمة في تحسـين صمـود المجتمعـات الريفيـة المعرضـة للخطـر أنشَـأت جمعيـة التنميـة الزراعيـة في منطقـة خانيونـس أربعـة أنظمـة طاقـة شمسـية كبـيرة لضـخ الميـاه إلى الدفيئـات الزراعيـة.

ويهـدف المـشروع إلى تشـجيع تطبيـق الطاقـة النظيفـة، والتكيُّـف مـع التغـيُّر المناخـي بتبنـي ممارسـات الاسـتخدام المسـتدام والفعـال لمـوارد الطاقـة والمـوارد المائيـة للزراعـة.

تحسين وصول صغار المنتجين

كـما عملـت جمعيـة التنميـة الزراعيـة ضمـن مـشروع تحسـين وصـول صغـار المنتجـين الفلسـطينيين وتقويتهـم ضمـن سلسـلة القيمـة لمحاصيـل الفاكهـة ذات القيمـة العاليـة والمجـترات الصغـيرة «تكامـل» عـلى توفـير نظـام طاقـة شمسـية لصغـار المزارعـين، لتوفـير الطاقـة الكهربائيـة لمشـتل زراعـي متخصـص لإنتـاج أشـتال العنـب.

وأُنشِـئ نظـام طاقـة شمسـية لجمعيـة خانيونـس التعاونيـة لتوفـير الطاقـة الكهربائيـة لمحطـة فـرز المنتجـات الزراعيـة وتعبئتهـا.

مشروع «أرضي»

وركَّبـت جمعيـة التنميـة الزراعيـة -الإغاثـة الزراعيـة- ضمـن مـشروع تعزيـز الاسـتثمار في التنميـة الريفيـة «أرضي» نظـامَ طاقـة شمسـية لتشـغيل وحـدة تصنيـع غـذائي بالطاقـة الشمسـية.

كـما ركَّبـت الإغاثـة الزراعيـة ضمـن مـشروع تعزيـز صمـود المجتمعـات نظـامَ طاقـة شمسـية، وشـغَّلت مبنـى مركـز الرعايـة الأوليـة لمنطقـة المغراقـة ليعمـل عـلى مـدار السـاعة، ويخـدم حـوالي 7500 شـخص يتلقـون الخدمـة الصحيـة مـن المركـز.

مشروع نجاحها

وضمـن أنشـطة مـشروع نجاحهـا تمكـين الشـابات الرياديـات الفلسـطينيات في القطـاع الزراعـي، فقـد نفـذت جمعيـة التنميـة الزراعيـة أنشـطة هادفـة عـدة، تمثَّلـت في نظـام طاقـة شمسـية لتشـغيل تعاونيـة نسـوية للمشـغولات الحرفيـة.

كـما ركَّبـت نظـام طاقـة شمسـية لتشـغيل وحـدة زراعـة مائيـة (هايدروبونيـك)، ونظـام طاقـة شمسـية لتشـغيل مجفـف للخـضراوات والفواكـه، ونظـام طاقـة لتشـغيل وحـدة منزليـة لتصنيـع المسـتحضرات التجميليـة.

رأي

د. أحمد أبو شعبان

أستاذ الاقتصاد الزراعي المشارك
كلية الزراعة والطب البيطري -
جامعة الأزهر – غزة

الاقتصاد الأخضر

ممارسات صديقة للبيئة لكنَّها اقتصادية

انتشر في الآونة الأخيرة مصطلح الاقتصاد الأخضر في العديد من المشاريع والبرامج التي تهدف إلى تحقيق التنمية الاقتصادية للفئات الهشَّة في فلسطين. ونهْج الاقتصاد الأخضر هو مفهوم طُوِّر للتقليل من الآثار السلبية التي يُحدثها النموذج التقليدي للإنتاج في القطاعات الاقتصادية المختلفة، ويوجد عدد كبير من الدول الصناعية التي وضعت سياسات داعمة لنماذج الاقتصاد الأخضر.

مفهوم الاقتصاد الأخضر يتضمن عددًا من الوظائف التي تضيف بُعدًا بيئيًّا للنشاطات الاقتصادية التقليدية، التي تستند إلى النموذج الخطي في الاقتصاد، حيث تُستغل الموارد الطبيعية في عمليات إنتاج الخدمات والسلع، وتُستهلك وتُنتِج كمًّا كبيرًا من المخلفات، وما يترتب على هذه العملية من مخاطر نضوب الموارد الطبيعية، وخلل في كفاءة استغلالها الاستغلالَ الأمثل، وأضرار أخرى متعلقة بالتلوث الذي تُحدثه المخلفات في البيئة المحلية.

النموذج التقليدي يتعامل مع الموارد المتاحة كأنَّها لا تنضب، كما أنها لا تراعي الآثار التي تُحدثها عمليات الإنتاج في البيئة، وما لها من نتائج سلبية آنية ومستقبلية على صحة الإنسان وإمكانية توافر الموارد للأجيال المقبلة.

ونتيجة لهذه الآثار السلبية التي رصدتها مراكز البحوث البيئية، وتنبَّأت بآثارها المستقبلية الكارثية في الأجيال القادمة بدأ الترويج لمفهوم الاقتصاد الأخضر، الذي يهتمُّ بالجوانب البيئية على طول سلسلة إنتاج السلع والخدمات، بما في ذلك استخدام الموارد بكفاءة عالية، وإعادة تدوير مدخلات الإنتاج، وترشيد استهلاك الطاقة، ورفع كفاءة العملية الإنتاجية لتستغل كمًّا أقل من الموارد، وتقليل نسبة الفاقد، وإعادة استغلال المنتجات في العملية الإنتاجية.

ومن الملاحظ أن معظم المشاريع والبرامج التي روَّجت لمفهوم الاقتصاد الأخضر قد تعاملت مع الشق البيئي للمفهوم، ولم تتعامل مع الشق

الاقتصادي له، فكان الترويج لإضافة بعض الممارسات الصديقة للبيئة في العمليات الإنتاجية، ولكن لم تُحسَب القيمة المضافة لهذه الممارسات مقابل التكلفة المضافة لها.

إن أي خطوة يقوم بها أي منتج في العملية الإنتاجية ستزيد من تكاليف الإنتاج، ولضمان إمكانية تطبيق الممارسات الخضراء في عمليات الإنتاج للأنشطة الاقتصادية المختلفة لا بد من وجود عائد إضافي (قيمة سوقية) على المنتج أعلى من تكاليف هذه الممارسات، حيث إن النوايا الطيبة تجاه البيئة واستدامة الموارد لخدمة الأجيال القادمة لا تكفي وحدها لإقناع المستثمرين في القطاعات الإنتاجية المختلفة لإنتاج منتجات صديقة للبيئة. على سبيل المثال، المزارع لن يتّجه إلى الأسلوب الآمن في الزراعة بتقليل استخدام المبيدات والأسمدة الكيميائية إلا إذا كانت قيمة ما يحققه من أرباح من الزراعة الآمنة أكثر من قيمة ما يحققه من أرباح من الزراعة التقليدية، أو على الأقل مساوية لها، وكذلك صاحب المصنع فإنه لن يتحمل التكاليف المترتبة على إضافة وظائف إضافية في عملية الإنتاج لتقليل الأثر السلبي في البيئة إلا إذا كانت القيمة السوقية للمنتج تغطي هذه التكاليف الإضافية.

> معظم المشاريع والبرامج التي روِّجت لمفهوم الاقتصاد الأخضر قد تعاملت مع الشق البيئي للمفهوم، ولم تتعامل مع الشق الاقتصادي له، فكان الترويج لإضافة بعض الممارسات الصديقة للبيئة في العمليات الإنتاجية، ولكن لم تُحسَب القيمة المضافة لهذه الممارسات مقابل التكلفة المضافة لها.

لا بد من تصميم البرامج التي تروِّج للاقتصاد الأخضر، وذلك بتدخلات تأخذ في الحسبان البعد الاقتصادي، لإضافة حلول فنية وتسويقية من شأنها أن تقلل الأثر السلبي في البيئة كنهج جاذب للمستثمرين والرياديين للاستثمار في مشاريع خضراء، وهذا يتطلب تحليل سلاسل القيمة للمنتجات المختلفة، وتقييم الأثر الذي تحدثه في البيئة، والبحث عن حلول أو تدخلات من شأنها أن تقلل من الآثار السلبية في البيئة وفي استدامة الموارد. ومن الممكن أن تكون التدخلات على مستويات متعددة، ومن الأمثلة على هذه الحلول دراسة إمكانية التوفير في المواد الخام المستخدمة، والاستعاضة عنها بمواد مُعاد استخدامها، أو تقليص استخدام الطاقة، أو الاعتماد على موارد الطاقة البديلة، أو التوفير في كمية المياه المستخدمة، أو إطالة عمر المنتجات، أو الترويج للمنتجات الناتجة عن نماذج الاقتصاد الأخضر، وغير ذلك من الحلول. ومن المهم الانتباه إلى أنه لا يمكن تبنّي كل الحلول الفنية للمشكلات البيئية على طول سلسلة القيمة للمنتجات، فلا بد من توافر عدد من الشروط لكي تكون هذه الحلول جاذبة قابلة للانتشار بين المستثمرين والمنتجين في كل القطاعات، وعلى كل المستويات. ومن أهم الشروط أن تكون هذه الحلول محققة لأرباح أعلى من النماذج التقليدية، كما يجب أن تكون هذه الحلول ممكنة ماليًّا وفنيًّا وثقافيًّا، فلا يمكن أن يُروَّج لحلول بيئية دون دراسة وافية لإمكانية تطبيقها اقتصاديًّا وماليًّا وفنيًّا وثقافيًّا.

بلح غزة..

إنتاج وفير وتحدّيات تشتدُّ

يُسهم موسم البلح بقطاع غزة في تدوير عجلة الاقتصاد الفلسطيني وإنعاشها، إذ يُعدُّ قطاع النخيل والتمور من القطاعات الواعدة في فلسطين، حيث تنافس منتجاته في السوق الدوليّ، لكنّه يعاني بسبب القيود الإسرائيليّة في الضفّة الغربيّة وغزّة.

ويُشكِّل إغلاق المعابر واستمرار انقطاع التيار الكهربائي أزمةً تُربك حسابات المزارعين والتجار في تحصيل أرباحهم من البلح، خاصة مع الحصار المفروض على قطاع غزة منذ أكثر من 14 عامًا.

ويشتهر قطاع غزة بإنتاج البلح الحياني "الأحمر"، حيث يُزرع في قرابة 12 ألف دونم، منها نحو 10 آلاف دونم مثمرة، ونحو ألفَيْ دونم غير مثمرة، ويُباع البلح جافًا قبل أن يصبح رطبًا.

وتملك غزة أكثر من (250) ألف نخلة، منها (150) ألف نخلة منتجة، حيث يبلغ متوسط إنتاج كل شجرة (300-100) كجم. وتنتشر تحديدًا في جنوب قطاع غزة، بمساحة زراعية بلغت 11300 دونم، بنسبة تصل 6.6% من إجمالي الأراضي الزراعية في القطاع.

ووفق إحصاءات فإن النخلة الواحدة يصل إنتاجها السنوي لنحو 600 شيكل، أي ما يعادل 150 دولارًا في حال استُثمرت استثمارًا اقتصاديًّا جيدًا ومدروسًا.

في سياق التقرير الآتي نستعرض بالقلم والصورة واقع زراعة النخيل في قطاع غزة.

صفاء زين الدين منسقة مشروع الاستثمار في التنمية الريفية المتقدمة في جمعية التنمية الزراعية -الإغاثة الزراعية- تؤكد أن زراعة النخيل تشهد في قطاع غزة تدهورًا ملحوظًا، لوجود الكثير من التحديات التي شكّلت عائقًا أمام ازدهاره، حيث الحصار الخانق المفروض على قطاع غزة منذ 14عاما، الذي أضعف القدرة على التصدير للخارج، وانتشار الآفات الزراعية، والممارسات الإسرائيلية التي تستهدف الأراضي الزراعية بالتجريف المستمر، إضافة إلى التكاليف

المرتفعة للاعتناء بمَزارع النخيل.

وشهد محصول البلح هذا العام تدنيًا في الأسعار، حيث بلغ سعر الكيلو (1 شيكل)، والرطب منه (2 شيكل). وقد أدت الخسائر التي يعانيها مزارعو النخيل إلى انحسار زراعة البلح في القطاع، وقلة العناية الزراعية به، من ريٍّ وتسميد ومكافحة آفات، وغير ذلك. وبعض المزارعين اقتلع هذه الأشجار وزرع أشجارًا أخرى مكانها.

وتشير زين الدين إلى أن المطلوب أمام هذه التحديات هو تبني خطط تنموية، من أجل الحفاظ على هذه الشجرة، وإعطائها قيمتها التجارية المستحقة، لما لها من ارتباطٍ كبيرٍ بالهوية الفلسطينية، إضافة إلى جملة الصناعات المترتبة عليها، من مربيات، وعجوة، وصناعة أوانٍ تراثيةٍ من عسفها.

وتضيف: لكي يتمكَّن المزارع من تحقيق أكبر استفادة ممكنة من النخيل عليه اتِّباع أحد الخيارات الأربعة عند نضج محصول البلح؛ حيث يتمثل الخيار الأول بعرضه للضمان، وبيع عذوق البلح كاملةً بربح أكثر بقليل من التأجير خيارًا ثانيًا، في حين الخيار الثالث يكون في بيع الرطب بمبلغ مقبول، وأخيرًا العمل على تدوير البلح ضمن الصناعات، مثل تصنيع العجوة، وهو الخيار الأكثر جدوى ضمن ما طُرح لتسويق ثمار النخيل.

وتشير إلى أنه في حال اختيار البديل الثالث، وهو بيع الرطب، فلكي يُحقِّق المزارع أرباحًا يجب عليه العمل على تلميع هذه السلعة، وتغليفها في عبوات مناسبة، بحيث تُعطَى قيمة تجارية وعلامة جودة لها، ولا شك أن الفارق سيكون كبيرًا.

وتنبه إلى مجموعة من النصائح التي يجب على المزارِع الأخذ بها إذا ما قرر بيعَ الرطب، تتمثل في الاهتمام بعمليات الخدمة الزراعية، من ريٍّ وتسميدٍ وتقليمٍ، بهدف الحصول على كميات كبيرة تفوق الاعتيادية، وبجودة عالية تليق بالمستهلك وترضيه.

وتضيف: كذلك يجب قطف الرطب قبل مرحلة النضج الكامل، بهدف إبقائها أطول فترة ممكنة في المحال التجارية دون تلف، وتحديد الأسواق المستهدفة، والتواصل معها لتحديد الكميات المطلوبة يوميًّا، لتجنب وجود فساد وخسائر.

وتوضح أنه كلما كان المزارع بارعًا في التسويق لمنتجه وتوضيح ميزاته التنافسية زاد الطلب عليه، وازدادت الأرباح، وتنبه إلى ضرورة إعطاء المنتج علامة تجارية خاصة به في الأسواق، ليسهل تداوله بين المستهلكين، وكذلك طلبه من الموردين بوضوح كميزة تنافسية له.

ولتوضيح ما سبق تضيف زين الدين أن النخلة الجيدة تُنتج قرابة ١٦٠ كجم من الرطب الصافي، غير شامل التالف، ويمكن لهذه الكمية أن تزداد بزيادة الاهتمام والعناية بالشجرة، فثلثا هذه الكمية تقريبًا، وربما أكثر، ذات جودة عالية، وهي "نخب أول".

وتتساءل: ماذا لو اعتنينا بهذه الكمية وعملنا على تقديمها للمستهلك بالطريقة التي يُحب ويرغب معبأةً بأفضل الطرق؟ لا شك أننا بذلك سنعطي ميزة تنافسية لمنتجنا بعيدًا عن المتداول في الأسواق، وبذلك سنحصل على حوالي ثلاثة أضعاف سعرها في الوضع الطبيعي، بما لا يقل عن خمسة شواكل للكيلو الواحد، أي ما يعادل دولارًا ونصف الدولار.

أما الكمية المتبقية التي سنطلق عليها "نخبًا ثانيًا" فيبلغ وزنها ٥٠ كغم، ولها زبائنها، وتُباع بالأسعار المتداولة، بواقع 2 شيكل لكل كيلو، كما يمكن استثمار هذه الكمية في صنع العجوة في حال الرغبة بتعظيم الأرباح، لكن بيعها رطبًا أيضًا بالمبلغ المتعارف ليس سيئًا، خاصة في حال الرغبة في الحصول على إيرادات بأقل جهد وتكلفة.

وتضيف: بحسبة بسيطة، وبناءً على ما سبق يصبح لدينا إجمالي الإيرادات من الشجرة: بيع رطب درجة أولى مُعبأ بجودة عالية بمبلغ ٥٠٠ شيكل، ورطب درجة ثانية غير مُعبأ بما يقارب ١٠٠ شيكل.

وتلفت الانتباه إلى إمكانية صنع القهوة به، واستخدام سعفه في الحِرف اليدوية، وصناعة دبس الرطب الشهي، إضافة إلى حبوب اللقاح التي تُباع على شكل طلع كامل في حال كانت لديك أشجار مذكرة، لنجني من هذه الصناعات نحو ١٠٠ شيكل.

ووجهت زين الدين في نهاية حديثها كلمة للمزارعين دعتهم فيها إلى عدم الاستسلام للتحديات التي يواجهونها

مصطفى الفيومي

الانتقال إلى الاقتصاد الأخضر

تخفيفٌ من التدهور البيئي وتحقيقٌ للتنمية المستدامة

تُشكِّل العلاقة التبادلية القوية بين الاقتصاد والبيئة أساسًا لعمل واستمرار كل منهما، فالاقتصاد يوجد عادة ضمن نظام ديناميكي مفتوح يمثل جزءًا من النظام البيئي الكلي. ويعتمد الاقتصاد على الموارد الطبيعية لتوفير الاحتياجات البشرية المتزايدة، فالنشاط الاقتصادي يقوم بالدرجة الأولى على استغلال الموارد المتاحة، وتُمثِّل البيئة مصدر هذه الموارد، كما تُمثِّل أيضًا الوسط الذي تُصرَّف فيه مخلفات العمليات الاقتصادية المختلفة، سواء كانت الإنتاجية أو الاستهلاكية. وعادة تتمتع البيئة بقدرة ذاتية على التخلص من هذه المخلفات إذا كانت عند مستويات معقولة من التلوث. في المقابل تعتمد البيئة على الاقتصاد لتوفير الإمكانات اللازمة لحماية البيئة، كتحسين نوعيتها، وبذلك فإن أي ضرر يلحق بالبيئة نتيجة سوء استخدام الموارد أو تلويثها يؤثِّر سلبًا في هذه الموارد، وكذلك في مستوى النشاط الاقتصادي. ويعتمد وجود النشاط الاقتصادي وقدرته على النمو والاستمرار على قدرة النظام البيئي على توفير الموارد وتصريف المخلفات. وعلى الجانب الآخر يفرض النظام الاقتصادي الحالي بأنشطته المختلفة على البيئة مجموعة من الضغوط، مثل: ملوثات الهواء والماء والتربة -غازات الاحتباس الحراري ومستنزفات طبقة الأوزون وما خلفته من تغيُّر في المناخ- والاستنزاف الإيكولوجي، واحتمال انقراض الكائنات الحية -الاستهلاك المفرط للموارد الطبيعية غير المتجددة- والنفايات الصلبة، والنفايات الخطرة.

إن إدماج مقاربة الاستدامة في التحليل الاقتصادي مع ازدياد الضغوط السكانية والأزمات المالية والاقتصادية، مهد الطريق نحو ضرورة دراسة الاقتصاد في مفهومه الشامل، حيث رُبِطَ بين المعطيات الاقتصادية (تزايد السكان، وتدهور الموارد الطبيعية)، والاجتماعية (العدالة والتنمية الاجتماعية)، والبيئية (العدالة الجيلية للحفاظ على الموارد الطبيعية) كتحديات جديدة للاقتصاد العالمي، وهو ما دفع المحلِّلين والخبراء إلى العمل لتطوير شكل جديد للاقتصاد يهدف إلى تعزيز الترابط بين الاقتصاد من جهة، والبيئة والتنمية المستدامة من جهة أخرى، وذلك باعتماد سياسات اقتصادية فاعلة؛ للحفاظ على البيئة، والحد من تدهورها، نتيجة التغيُّرات المناخية التي باتت تُهدِّد الصحة والحياة عامةً.

ظهر الاقتصاد الأخضر استجابة لأزمات متعددة، وبهدف تحقيق تنمية اقتصادية بمشاريع صديقة

للبيئة، وباستخدام تكنولوجيات جديدة في مجال الطاقات المتجددة. ويدعو الاقتصاد الأخضر إلى تخضير القطاعات القائمة، وتغيير أنماط الاستهلاك غير المستدامة، إلى جانب تقليل كثافة استخدام الطاقة واستهلاك الموارد وإنتاجها، ويُبنى على إستراتيجية الانتقال من اقتصاد (الاقتصاد البني) يُحقِّق الرفاه دون مراعاة الاستدامة البيئية إلى اقتصاد (الاقتصاد الأخضر) يسعى إلى تحقيق الرفاه الاقتصادي والعدالة الاجتماعية والاستدامة البيئية،

وللاقتصاد الأخضر أهميةٌ كبيرةٌ في تخفيف الضغط على البيئة، ومسارٌ لتحقيق التنمية المستدامة، فهو اقتصاد تقل فيه انبعاثات الكربون، وتزداد فيه كفاءة استخدام الموارد، ويهدف إلى تحقيق الرفاهية للمجتمعات، وفي الوقت ذاته الحفاظ على البيئة من التلوث، وعلى الموارد من الاستنزاف. وهو لا يحل محل التنمية المستدامة، بل هو إحدى السياسات المتبعة لتحقيق التنمية المستدامة.

مع الأخذ في الحسبان أربعة محاور أساسية: أزمة الطاقة وارتفاع أسعار الوقود الأحفوري الذي أصبحت مخزوناته مُهدَّدة بالنضوب، والأزمات الاقتصادية وتوظيف الاستثمارات الخضراء وسيلةً للإنعاش الاقتصادي، وسياسات التخفيف من انبعاث غازات الدفيئة المسبِّبة للاحتباس الحراري، ووضع نموذج جديد للتنمية المستدامة المرتكزة على تغيير سلوكيات المستهلك والنماذج التسويقية الحالية.

وللاقتصاد الأخضر أهمية كبيرة في تخفيف الضغط على البيئة، ومسارٌ لتحقيق التنمية المستدامة، فهو اقتصاد تقلُّ فيه انبعاثات الكربون، وتزداد كفاءة استخدام الموارد، ويهدف إلى تحقيق الرفاهية للمجتمعات، وفي الوقت ذاته الحفاظ على البيئة من التلوث، وعلى الموارد من الاستنزاف. وهو لا يحل محل التنمية المستدامة، بل هو إحدى السياسات المتبعة لتحقيق التنمية المستدامة. فالمؤشرات الاقتصادية التقليدية لا تعكس مدى ما تستنزفه عمليات الإنتاج والاستهلاك من موارد طبيعية. بعكس الاقتصاد الأخضر الذي يأخذ في الحسبان التكلفة المترتبة على استهلاك واستنزاف الموارد الطبيعية والآثار السلبية للأنشطة الاقتصادية على البيئة.

ويعتمد النشاط الاقتصادي عادة على استهلاك رأس المال الطبيعي واستنزافه، إما باستنفاد الموارد الطبيعية، أو التقليل من قدرة النظم البيئية على تقديم المنافع الاقتصادية، ما يؤدي في النهاية إلى تدهور النظم البيئية، واستنزاف الموارد الطبيعية. من هنا جاء مبدأ الاقتصاد الأخضر ليُمثِّل الحل لإشكالية التنمية الاقتصادية واستثمار الموارد الطبيعية والحفاظ عليها في الوقت ذاته، سواء كانت متجددة أو غير متجددة.

وتُحدِّد الأمم المتحدة الاقتصاد الأخضر أنه الذي يشهد ترابطًا بين الاقتصاد والمجتمع والبيئة، وتحوُّلاً في عمليات الإنتاج وأنماط الاستهلاك يؤدي إلى تنشيط الاقتصاد وتنويعه، وخلق فرص العمل اللائق، وتعزيز التجارة المستدامة، والحد من الفقر، وتحقيق الإنصاف، وتحسين الدخل وتوزيعه، كما يساعد الاقتصاد الأخضر في رسم إطار مؤسسي للتنمية المستدامة، إذ لا بد من اعتماد نهج المشاركة في التنمية. ولا يمكن تحقيق الاقتصاد الأخضر إلا برؤية مشتركة تُشجِّع الإبداع، وتحظى بالدعم الواسع من مختلف عناصر المجتمع؛ الحكومات، ومؤسسات القطاع الخاص، ومؤسسات المجتمع المدني، والمؤسسات المالية والإنمائية متعددة الأطراف، والمستهلكين.

مشروع تطوير وتحسين مزرعتَيْن نموذجيتَيْن بهدف تعزيز استقرار مواطني قطاع غزة

- يتبنى المشروعُ نهجَ الاقتصاد الأخضر كمفهوم ظهر حديثًا للتنمية المستدامة.
- تتمثل فكرته في تطوير وتحديث مزرعتَيْن: (مزرعة في محافظة الشمال في منطقة بيت لاهيا، ومزرعة في محافظات الجنوب في مدينة خانيونس).
- تعمل جمعية التنمية الزراعية (الإغاثة الزراعية) بالتعاون مع شريكتها مجموعة الهيدرولوجيين، وبتمويل من الوزارة الاتحادية الألمانية للتعاون الاقتصادي والتنمية BMZ من خلال مؤسسة GIZ، على بناء نموذج متكامل للمزرعة الخضراء المتكاملة.
- يُنفَّذ المشروع من خلال الاستثمار في التكنولوجيا صديقة البيئة، وممارسات الاقتصاد الأخضر، والطاقة المتجددة، وإدارة المياه وتجميعها، وتنوع المحاصيل، وإنتاج الكمبوست، والتسويق الزراعي.
- يهدف المشروع إلى تقليل تكاليف الإنتاج وزيادة الانتاجية، وتحسين المعرفة بممارسات الاقتصاد الأخضر، وتقديم نموذج اقتصادي وتعلُّمي وابتكاري ناجح للعاملين في القطاع الزراعي من (مزارعين ومزارعات، ومهندسين ومهندسات، ورياديين ورياديات).
- يسعى المشروع للمساهمة بتعزيز مرونة مجموعات المزارعين المنتجين الذين لديهم الدافعية للتغيير والجهوزية للمساهمة والتطوير.

التعاون الألماني
DEUTSCHE ZUSAMMENARBEIT

Implemented by:
giz Deutsche Gesellschaft für Internationale Zusammenarbeit (GIZ) GmbH

P.A.R.C الإغاثة الزراعية الفلسطينية

الاقتصاد الأخضر